



تأثير تغيرات سعر الصرف امام الدولار على الربحية والسيولة: دراسة حالة مصرف الوحدة خلال الفترة من 2010-2023

د. ايناس ابوبكر الطيري

د. خالد مصباح الصابر

كلية الاقتصاد / جامعة درنة

كلية الاقتصاد / جامعة عمر المختار

The Impact of Exchange Rate Fluctuations Against the Dollar on Profitability and
Liquidity: A Case Study of Al-Wahda Bank(2023-2010)

Dr. Khaled Misbah Al-Saber

Dr. Inas Abu Bakr Al-Tairi

Omar Al-Mukhtar University

Derna University

Corresponding Author's Email: enasaltery@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/08/11 - تاريخ المراجعة: 2026/08/25 - تاريخ القبول: 2026/09/21 - تاريخ النشر: 2026/09/30
المستخلص

هدفت الدراسة الي التعرف على أثر تغيرات سعر الصرف امام الدولار على الربحية والسيولة من من خلال اجراء دراسة حالة على مصرف الوحدة للفترة من 2010-2023 ولتحقيق أهدافها ، اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المستمدة من القوائم والتقارير المالية للمصرف محل الدراسة، إضافة إلى البيانات المتعلقة بسعر الصرف خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2010 إلى 2023، وهي فترة شهدت تغيرات ملحوظة في سعر صرف الدينار الليبي، وتحليل البيانات تم توظيف مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية بما يتلاءم مع طبيعة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها .

تؤكد النتائج قبول الفرضيات المتعلقة بوجود تأثير لسعر الصرف على السيولة (نسبة التداول ونسبة الأصول السائلة)، ورفض الفرضيات المتعلقة بتأثيره على الربحية (ROA وهامش الربح)، مما يدل على أن تأثير سعر الصرف في المصارف الليبية يتركز بشكل أكبر على جانب السيولة دون الربحية. في ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من شأنها تعزيز إدارة السيولة و تنويع مصادر الربحية وتحسين الكفاءة التشغيلية .

الكلمات المفتاحية: الكلمات المفتاحية: سعر الصرف ؛ الربحية؛ السيولة ؛ العائد على الأصول؛ هامش الربح؛ القطاع المصرفي الليبي؛ مصرف الوحدة.

Abstract

This study aims to examine the impact of exchange rate fluctuations against the US dollar on profitability and liquidity, through a case study of Al-Wahda Bank over the period 2010–2023. To achieve its objectives, the study relies on secondary data drawn from the financial statements and reports of the bank under investigation, in addition to exchange rate data covering the period 2010–2023, a period characterized by pronounced fluctuations in the exchange rate of the Libyan dinar. The data were analyzed using a set of descriptive and inferential statistical methods appropriate to the nature of the study and consistent with its objectives. The findings

confirm the acceptance of the hypotheses positing a significant effect of the exchange rate on liquidity, as measured by the current ratio and the liquid assets ratio, while the hypotheses positing a significant effect of the exchange rate on profitability, as measured by return on assets (ROA) and the profit margin, are rejected. These results indicate that the effect of exchange rate movements on Libyan banks is concentrated more heavily on the liquidity dimension than on profitability. In light of these findings, the study puts forward a set of recommendations aimed at strengthening liquidity management, diversifying sources of profitability, and improving operational efficiency.

Keywords: *Exchange rate; Profitability; Liquidity; Return on assets (ROA); Profit margin; Libyan banking sector; Al-Wahda Bank.*

أولاً: المقدمة

يشهد النظام المصرفي في الاقتصادات النامية درجة عالية من التأثير بالتغيرات في البيئة الاقتصادية والمالية، ويُعد سعر الصرف من أهم المتغيرات الكلية التي تنعكس آثارها بصورة مباشرة على أداء المصارف التجارية. إذ يؤدي تغير سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية إلى التأثير في قيمة الأصول والالتزامات المقومة بالعملات الأجنبية، كما ينعكس على كفاءة العمليات المصرفية ومستويات السيولة والربحية. وفي الحالة الليبية، شهدت السنوات الأخيرة تحولات ملحوظة في سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية نتيجة للتغيرات الاقتصادية والسياسات النقدية، الأمر الذي أوجد تحديات جديدة أمام المصارف التجارية في إدارة مواردها المالية والحفاظ على استقرار أدائها المالي. وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة أثر هذه التغيرات على بعض المؤشرات المالية التي تعكس الأداء المصرفي، وعلى رأسها مؤشرات الربحية والسيولة.

ثانياً : مشكلة الدراسة:

يمثل سعر الصرف احد اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في سلامة الجهاز المصرفي وادائه ، ولا يقتصر أثره على عمليات النقد الأجنبي ، بل يمتد الي هيكل الميزانية ، وقيمة الأصول والالتزامات المقومة بالعملات الأجنبية ، وتكاليف المعاملات الخارجية ، ومخصصات تقييم فروق العملة ، وقدرة المصرف على إدارة السيولة وتوظيف موارده وتحقيق الأرباح وعندما يتعرض سعر الصرف لتغيرات متكررة أو حادة فإن أثره في المصرف قد يكون مباشراً من خلال إعادة تقييم مراكز العملات الأجنبية ، أو غير مباشرة عبر تأثيره في الودائع والائتمان والاستثمار ، والطلب على النقد الأجنبي ، وجودة الأصول والتكاليف التشغيلية .

وتتخذ هذه المشكلة في ليبيا أبعاداً أكثر تعقيداً بسبب خصوصية نظام سعر الصرف، والاعتماد الكبير على إيرادات النفط، والانقسام المؤسسي والسياسي، ووجود فرق بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازية، فضلاً عن تدخلات مصرف ليبيا المركزي في سوق النقد الأجنبي والسيولة.

شهد الدينار الليبي خلال السنتين الماضيتين تقلبات حادة في سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي، حيث أعلن مصرف ليبيا المركزي في أبريل 2025 خفض قيمة الدينار بنسبة 13.3%، ليصبح السعر الرسمي نحو 5.57

دينار مقابل الدولار، ثم خفضه مرة أخرى في يناير 2026 بنسبة 14.7% ليصل إلى 6.38 دينار مقابل الدولار. وقد صاحب هذه التعديلات اتساع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، مما زاد من تكلفة الحصول على النقد الأجنبي للمصارف التجارية، بما فيها مصرف الوحدة.

هذه التقلبات المتتالية في سعر الصرف تخلق بيئة غير مستقرة للمصارف التجارية، وتؤثر مباشرة في تكلفة التمويل الخارجي، وفي قيمة الأصول والالتزامات المقومة بالعملة الأجنبية، وفي قدرة المصارف على تلبية طلبات الاستيراد وتحويل الأرباح، وهو ما ينعكس بالضرورة على مؤشرات السيولة والربحية.

وتشير البيانات إلى أن معدل العائد على متوسط إجمالي الأصول سجل ارتفاعاً ملحوظاً وقياسياً خلال الربع الأول من عام 2026 ليلعب نحو 2.6% مقارنة بنحو 1.2% في عام 2025. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع الإيرادات المحققة، بما أسهم في تعزيز مستويات الربحية. وفي حال استمرار هذا الاتجاه، فمن المتوقع أن يشهد المؤشر مزيد من التحسن خلال الفترة المقبلة (تقرير مصرف ليبيا المركزي، الربع الأول، 2026).

يُعد قياس الأداء المالي للمصارف التجارية من الركائز الأساسية في إدارة القطاع المصرفي، لا سيما في البيئات الاقتصادية التي تشهد تقلبات هيكلية وسياسات نقدية متغيرة، مثل البيئة الليبية. ويتجاوز هذا القياس مجرد تقييم الربحية، ليشمل أبعاداً متعددة تتعلق بالسيولة، والكفاءة التشغيلية، وجودة الأصول، وكفاية رأس المال، والقدرة على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، حيث يتأثر الأداء المصرفي بشكل مباشر بتقلبات أسعار الصرف نظراً لاعتماده على العمليات المالية بالعملة الأجنبية سواء في مجال التمويل أو الاستثمار أو التحويلات وقد أظهرت الدراسات السابقة تقلبات أسعار الصرف التي تؤثر على مؤشرات الأداء المالي للمصارف مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ونسبة السيولة وغيرها من المؤشرات المالية. (شلاوح وآخرون، 2024 ; عبدالعاطي، 2025; Lagat et.al, 2016).

على الرغم من الأهمية الكبيرة لسعر الصرف في التأثير على النشاط الاقتصادي والقطاع المصرفي، إلا أن درجة تأثيره على الأداء المالي للمصارف الليبية ما يزال بحاجة إلى مزيد من التحليل والدراسة، خاصة في ظل التغيرات الكبيرة التي شهدها سعر صرف الدينار الليبي خلال السنوات الأخيرة.

ومن هذا المنطلق تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما أثر تغير سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي على مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

ما أثر تغير سعر الصرف على مؤشرات الربحية في المصارف؟

ما أثر تغير سعر الصرف على مؤشرات السيولة في المصارف؟

إلى أي مدى تتأثر قدرة المصارف على إدارة مواردها المالية في ظل تقلبات سعر الصرف؟

ثالثاً : أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى بيان تأثير تغيرات سعر الصرف امام الدولار على الربحية والسيولة لمصرف الوحدة خلال الفترة من 2010-2023 وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية :

1- تحليل أثر تغير سعر صرف الدينار الليبي على الأداء المالي للمصارف.

- 2- قياس تأثير تغير سعر الصرف على مؤشرات الربحية.
 - 3- دراسة تأثير تغير سعر الصرف على مؤشرات السيولة.
 - 4- تقديم فهم أعمق للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والأداء المصرفي.
- تقديم نتائج يمكن أن تسهم في دعم متخذي القرار في القطاع المصرفي.

رابعاً: أهمية الدراسة

الأهمية العلمية

تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من مساهمتها في إثراء الأدبيات الاقتصادية والمصرفية المتعلقة بتحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبخاصة سعر الصرف، على الأداء المالي للمصارف، خاصة في البيئات الاقتصادية التي تشهد تقلبات في سوق الصرف.

الأهمية التطبيقية

تكتسب الدراسة أهمية تطبيقية من خلال النتائج التي يمكن أن تقدمها لصناع القرار في المصارف والجهات الرقابية، بما يساعد في تطوير السياسات المالية والإدارية التي تعزز من قدرة المصارف على التعامل مع التغيرات في سعر الصرف والحفاظ على استقرار أدائها المالي.

خامساً فرضيات الدراسة

استناداً إلى مشكلة الدراسة وأهدافها، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتغير سعر الصرف (متوسط السعر) على معدل العائد على الأصول (ROA).

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتغير سعر الصرف على هامش صافي الربح (NPM).

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتغير سعر الصرف (متوسط السعر) على نسبة التداول

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتغير سعر الصرف (متوسط السعر) على نسبة الأصول السائلة (LAR)

سادساً: منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يُعد من أكثر المناهج ملاءمة لدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية والمالية وتحليل تأثيرها على الأداء المصرفي.

وقد اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المستمدة من القوائم والتقارير المالية للمصرف محل الدراسة، إضافة إلى البيانات المتعلقة بسعر الصرف خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2010 إلى 2023، وهي فترة شهدت تغيرات ملحوظة في سعر صرف الدينار الليبي.

وقد تم اعتماد سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية كمتغير مستقل، في حين تم قياس الأداء المالي للمصرف من خلال مجموعة من المؤشرات المالية التي تمثل المتغيرات التابعة، وهي:

مؤشرات الربحية : معدل العائد على الأصول (ROA) ، هامش صافي الربح (NPM)

مؤشرات السيولة : نسبة التداول (CR) :نسبة الأصول السائلة (LAR)

كما تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية والاقتصادية القياسية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين تغير سعر الصرف ومؤشرات الأداء المالي للمصرف.

سابعاً: مبررات اختيار متغيرات الدراسة

استند اختيار مؤشرات الربحية والسيولة كمتغيرات تابعة إلى طبيعة النشاط المصرفي وحساسية المراكز المالية للمصارف تجاه التغيرات في سعر الصرف.

فقد تم اختيار معدل العائد على الأصول (ROA) لقياس كفاءة المصرف في توظيف أصوله لتحقيق الأرباح، كما تم اختيار هامش صافي الربح (NPM) لقياس الكفاءة التشغيلية وقدرة المصرف على تحويل الإيرادات إلى أرباح فعلية.

أما فيما يتعلق بالسيولة، فقد تم اختيار نسبة التداول (CR) وتُعد نسبة التداول مؤشراً مناسباً في سياق هذه الدراسة، لكونها تُبرز الأثر المباشر لتغيرات سعر الصرف على الأصول والخصوم قصيرة الأجل، خاصة في ظل وجود جزء من هذه البنود مقوم بالعملات الأجنبية، مما يجعلها أكثر حساسية لتقلبات سعر الصرف مقارنة ببعض مؤشرات السيولة التقليدية.

كما أن هذا المؤشر يسمح بتقييم المرونة المالية قصيرة الأجل للمصرف وقدرته على مواجهة الضغوط الناتجة عن التغيرات في البيئة الاقتصادية والنقدية، الأمر الذي يجعله ملائماً لطبيعة الدراسة وأهدافها. ، في حين تم اعتماد نسبة الأصول السائلة (LAR) لقياس قدرة المصرف على الحفاظ على مستويات كافية من السيولة لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل.

الاطار النظري والدراسات السابقة

الجانب النظري:

أولاً: الاطار المفاهيمي لسعر الصرف (Exchange Rate)

يمكن تعريف سعر الصرف بعدة صيغ وردت في الأدبيات الاقتصادية، وذلك على النحو الآتي: يُعرّف سعر الصرف بأنه "عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد الوحدات من العملة الوطنية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية (بومدين ورجم، 2019، ص. 344).

وبصيغة أخرى، يُعبّر عن سعر الصرف بأنه تعبير عن وحدة الحساب المستخدمة في بلد ما من حيث وحدة الحساب المستخدمة في بلد آخر (Autre, 2016, p. 4).

كما يُعرّف سعر الصرف أيضاً بأنه "سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، إحدى العملتين تمثل وحدة الحساب في بلد ما، بينما تُعتبر العملة الأخرى ثمناً لها" (قدي، 2003، ص. 103).

كذلك فقد عُرّف سعر الصرف على أنه عدد وحدات العملة الوطنية التي يجب دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من عملة أجنبية أخرى (2012، Ben Yani)، ويعرفه بعضهم على أنه سعر عملة البلد مقوماً على شكل عملة بلد آخر، أو هو نسبة تبادل عملتين (2012، Parlapiano et al 125).

من خلال التعريفات السابقة يتبين أن سعر الصرف ليس مجرد رقم، بل هو مرآة تعكس القوة التنافسية للاقتصاد (Competitiveness). فهو يمثل النسبة التي على أساسها يتم تبادل الوحدات النقدية الوطنية

للوحدات الأجنبية في وقت محدد وعليه فإن هناك نوعين لسعر الصرف فالنوع "الاسمي" هو ما نراه في النشرات اليومية، أما "الحقيقي" فهو الذي تعتمد عليه الأبحاث لقياس الأثر الفعلي على الأداء المالي والملاءة الاقتصادية.

ثانياً: أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي والسيولة في القطاع المصرفي

يُمثل سعر الصرف أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تشكل البيئة التشغيلية للمؤسسات المالية، حيث يمتد أثره العابر للأسواق ليعيد رسم ملامح المراكز المالية للمصارف التجارية. وتؤكد الأدبيات المالية الحديثة أن تقلبات أسعار الصرف لا تؤثر في بنية الربحية فحسب، بل تمتد لتحداث اختلالات جوهرية في مستويات السيولة الوقائية للمصارف، مما يضع الإدارة المالية أمام تحدي الموازنة بين تعظيم العائد وتحجيم المخاطر (Al-Hadi et al., 2023).

1. الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة للأثر على الأداء المالي

يتأثر الأداء المالي للمصارف التجارية - المقاس بمؤشرات الربحية مثل معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) - بالتغير في أسعار الصرف عبر قناتين رئيسيتين:

- الانعكاس المباشر (مخاطر الترجمة والمعاملات): ينشأ نتيجة وجود فجوات في المراكز المالية المفتوحة (Foreign Exchange Exposure) بالعملة الأجنبية؛ حيث يؤدي أي انخفاض غير متوقع في قيمة العملة المحلية إلى تسجيل خسائر تقييم محاسبية فورية تُقتطع من صافي الأرباح التشغيلية للمصرف (Kandeel & El-Chaarani, 2023).

- الانعكاسات غير المباشرة (مخاطر الائتمان): تتجسد من خلال تدهور الملاءة المالية للمقترضين المحليين الذين يمتلكون قروضاً مقومة بالعملة الأجنبية بينما تقتصر إيراداتهم على العملة المحلية؛ إذ إن انخفاض العملة الوطنية يرفع عبء الدين وتكلفة خدمة القروض عليهم، مما يقودهم إلى التعثر ويدفع بالمصرف إلى زيادة مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة (ECL)، والتي تؤدي بدورها إلى تآكل صافي هامش الفائدة (NIM) وضغوط حادة على الأداء المالي العام (Nechi & Mnasri, 2025).

2. ديناميكية الأثر على السيولة المصرفية (Banking Liquidity)

على الجانب الآخر، يرتبط سعر الصرف بعلاقة حساسة ومعقدة مع مؤشرات السيولة المصرفية (مثل نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة التمويل المستقر الصافي NSFR). فعندما تشهد العملة المحلية موجات من الهبوط المتتالي، تزداد توقعات التضخم وينخفض منسوب الثقة، مما يحفز ظاهرة "الدولة السلوكية"؛ حيث يتجه المودعون إلى سحب مدخراتهم بالعملة المحلية لتحويلها إلى ملاذات آمنة أو عملات أجنبية، وهو ما يشكل ضغطاً فجائياً حاداً على الاحتياطيات النقدية والسيولة الجاهزة لدى البنوك (Kiyota & Urata, 2024).

علاوة على ذلك، يمتد الأثر الهيكلي للتقلبات ليفرض على المصارف ما يُعرف بـ "تخزين السيولة الاحترازي" (Liquidity Hoarding)؛ ففي فترات عدم اليقين في أسواق الصرف، تضطر البنوك بشكل طوعي أو امتثالاً لتعليمات بازل 3 الصارمة إلى تجميد جزء كبير من مواردها المالية في شكل أصول سائلة منخفضة العائد لمواجهة أي سحبيات طارئة أو لتلبية فروق الهوامش (Margin Calls) في عقود المشتقات والتحوط، مما يقلل

تأثير تغيرات سعر الصرف امام الدولار على الربحية والسيولة: دراسة حالة مصرف الوحدة خلال الفترة من 2010-2023
كفاءة توظيف الأموال ويحرم المصرف من عوائد ائتمانية مرتفعة، ليتلقى أثر نقص السيولة مع تراجع الأداء
المالي في حلقة مفرغة
(. Al-Hadi et al., 2023; Nechi & Mnasri 2025)

الدراسات السابقة:

تناولت دراسة (shuaib, 2014) اثر سعر الصرف الي جانب مخاطر الائتمان والقوة السوقية ، على ربحية 15 مصرفاً تجارياً مدرجاً في نيجيريا خلال الفترة من (2006-2011) واعتمدت الدراسة على بيانات التقارير السنوية واستخدمت الانحدار الخطي ، وقاست الأداء المالي بمؤشري العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) . أظهرت النتائج أن سعر الصرف كان موجباً وغير معنوي عند قياس الأداء بالعائد على الأصول ، بينما اصبح اثره سالباً ومعنوياً عند استخدام العائد على حقوق الملكية .

وتتميز هذه الدراسة باستخدام اكثر من مؤشر للربحية وإدخال متغيرات مصرفية أخرى، بما يسمح بفحص اثر سعر الصرف في اطار متعدد المتغيرات . غير ان الدارسة تعاني من عدد من القيود ، أهمها قصر الفترة الزمنية والاعتماد على الانحدار الخطي دون توضيح كاف لطبيعة السلاسل الزمنية او مشكلات الارتباط الذاتي وعدم استقرار البيانات . كما ان اختلاف إشارة الأثر بين ROE ، ROE يحتاج الى تفسير اقتصادي اعمق ، خاصة أن العائد على حقوق الملكية يتأثر بالرفع المالي ، وليس بسعر الصرف وحده .

أما دراسة (Carolyn & Daniel, 2016) فقد بحثت اثر تحرير سعر الصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في السوق المالي النيجيري خلال الفترة من 2006-2013 ، مع ادخال التضخم وأسعار الفائدة ضمن المتغيرات التفسيرية ، وتوصلت الى وجود علاقة قوية وموجبة بين أسعار صرف العملات ومؤشرات الأداء المالي ، وعلى الرغم من أهمية ربط الدراسة بين تحرير سعر الصرف والأداء المصرفي ، إلا أن عرض النتائج لا يوضح بصورة كافية الفرق بين مستوى سعر الصرف وتقلباته كما لا يبين ما إذا كان الأثر الموجب ناتجاً عن تحسن القيمة الاسمية للعملة ام عن قدرة المصارف على الاستفادة من معاملات النقد الأجنبي ، كذلك فإن استخدام معامل ارتباط بيرسون الى جانب الانحدار لا يكفي لإثبات علاقة سببية لأن الارتباط قد يعكس تأثير متغيرات اقتصادية كلية أخرى .

كما بحثت دراسة (Osundina,et.al,2016) أثر تقلبات سعر الصرف على أداء المصارف النيجيرية خلال الفترة (2005-2014) . وتميزت الدارسة بمحاولة قياس التقلبات باستخدام متوسط العائد السنوي للدولار مقابل النيرة ، والتحقق من وجود التقلبات من خلال اختبار ARCH-LM ثم المفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية باستخدام اختبار هاوسمان وخلصت الي أن تقلبات سعر الصرف لم تؤثر معنوياً في الربحية المقاسة بالعائد على الأصول بينما كان اثرها سالباً ومعنوياً على السيولة ، تعد هذه الدارسة اكثر تقدماً نسبياً من الدراسات التي اكتفت بسعر الصرف الجاري ، لأنها تعاملت مع التقلب بإعتباره مصدراً للمخاطر ، إلا أن قياس التقلب بالمتوسط السنوي قد لايعكس الصدمات اليومية أو الشهرية التي تتعرض لها المصارف ، كما أن التركيز على ROA والسيولة قد لايقدم صورة شاملة عن الأداء المالي ولا يختبر قنوات انتقال الأثر ، مثل صافي المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية أو حجم المعاملات الخارجية أو التحوط .

وأما دراسة (Francis & Christian, 2018) فقد تناولت اختبار أثر تقلبات سعر الصرف على ربحية مجموعات مختارة من الشركات المدرجة في نيجيريا باستخدام ROCE (العائد على رأس المال المستثمر) و ROA (العائد على الأصول) وظهرت النتائج عدم وجود اثر معنوي لتقلبات سعر الصرف على المؤشرين السابقين ، وتنبه هذه النتيجة إلى أن أثر سعر الصرف قد لا يكون حتمياً ، بل يتوقف على طبيعة النشاط وقدرة المنشآت على إدارة مخاطر العملة . إلا أن محدودية الدراسة تتمثل في أنها لاتخص القطاع المصرفي مباشرة ، الأمر الذي قد يضعف إمكانية تعميم نتائجها على المصارف ، فالمصارف تختلف عن الشركات غير المالية في حجم تعرضها للعمليات الأجنبية ، وطبيعة التزاماتها ، ودرجة خضوعها للرقابة المصرفية .

في حين أن دراسة (Nafiseh et.al, 2020) تناولت 14 مصرفاً تجارياً إيرانياً خلال الفترة (2007-2017) واستخدمت نموذج GARCH لإشتقاق تقلبات سعر الصرف ، ثم اختبرت أثرها على السيولة والربحية . وتوصلت إلى وجود أثر سلبي ومعنوي لتقلبات سعر الصرف على العائد على حقوق الملكية .

وتتمثل أهمية الدراسة في استخدامها نموذجاً أكثر ملائمة لقياس التقلبات مقارنة بالمتوسطات البسيطة . كما أنها ركزت على القطاع المصرفي واستخدمت بيانات مصرفية ممتدة نسبياً ، ومع ذلك فإن وصف المنهج بأنه قائم على السلاسل المقطعية ثم الإشارة الى التأثيرات العشوائية يثير حاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن البنية القياسية للنموذج . كما لم يتضح مدى اختبار السببية ، او معالجة احتمال أن يكون الأداء المصرفي نفسه مؤثراً في التعرض لمخاطر سعر الصرف .

وتناولت دراسة (Jabal & Allawi, 2020) اثر التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف على ROA لعينة من المصارف في ألبانيا باستخدام بيانات شهرية وخلصت إلى أن تقلب سعر الصرف يؤثر سلباً في العائد على الأصول ، ومع انخفاض أثر معدل الصرف الفعلي الاسمي، كما أشارت إلى أن مستوى الدلالة العام للنموذج كان منخفضاً .

وتكمن قيمة هذه الدراسة في توظيف بيانات شهرية وإدخال عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ، إلا أن وجود مستوى دلالة منخفض يضعف قوة الاستنتاجات ، كما إن استخدام NEER (Nominal Effective Exchange) سعر الصرف الفعلي الاسمي وحده قد لايعبر بدقة عن التعرض الفعلي للمصارف للعمليات الأجنبية .

ركزت دراسة عبدالصمد وسالم (2020) على تقييم الأداء المصرفي باستخدام نسب السيولة والتوظيف والربحية لكل من مصرف المتحد و مصرف الصحارى في ليبيا ، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي المقارن . تم الاعتماد على البيانات الثانوية لفترة الدراسة (2011-2014) من خلال القوائم المالية للمصارف واستخدمت نسب السيولة والتوظيف والربحية كأداة لتحليل البيانات وكانت عينة الدراسة مصرف المتحد للتجارة والتنمية ومصرف الصحارى . كانت أهم النتائج إن نسب السيولة لمصرف المتحد كانت مرتفعة خلال سنوات الدراسة وانخفاض في معدل الاستثمار في الأوراق المالية القصيرة الأجل في حين أشارت النتائج بارتفاع معدلات التوظيف في مصرف الصحارى مقارنة بمصرف المتحد إلا إن معدلات الربحية لمصرف المتحد كانت أعلى من معدلات ربحية مصرف الصحارى .

وفي دراسة (NjAgi & Nzai, 2022) تم تحليل أثر مخاطر تقلبات سعر الصرف على ربحية المصارف التجارية في شرق افريقيا خلال الفترة من 2000-2020 ، باستخدام بيانات ثانوية ونماذج سلاسل زمنية مقطعية ، أظهرت النتائج أن تقلبات سعر الصرف تؤثر سلباً وبدرجة ضعيفة في ROA ، مع تفاوت مستويات التقلب بين كينيا وتنزانيا وأوغندا .

تتميز الدراسة باتساع نطاقها الجغرافي والزمني وبمحالتها المقارنة بين عدة اقتصادات إقليمية لكن اتساع النطاق قد يأتي على حساب الخصوصية المؤسسية لكل دولة ، إذ أن جمع الدول في نموذج واحد قد يخفي اختلافات الأنظمة المصرفية ، ودرجة الانفتاح المالي ، وحجم السوق المصرفية كما أن استخدام معامل التباين لوصف التقلبات لا يكفي بالضرورة لقياس المخاطر الديناميكية ، ولا يوضح ما إذا كانت النتائج تختلف باختلاف حجم المصرف أو ملكيته أو درجة تعرضه للعملاء الأجنبية .

أما من جانب الدراسات في البيئة العربية فقد بحثت دراسة رزق والسامرائي (2021) أثر تقلبات أسعار اليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني والفرنك السويسري على الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية خلال الفترة 2015-2020 باستخدام ROA و ROE ومناهج الانحدار وبيانات Panel ، أظهرت النتائج وجود مساهمة لتقلبات العملات الأجنبية في التأثير على الأداء المالي ، ولا سيما العائد على الأصول .

وتتمثل الإضافة الأساسية في عدم الاقتصار على سعر صرف عملة واحدة ، بل اختبار مجموعة من العملات الدولية ، غير أن الفترة الزمنية قصيرة نسبياً ، كما أن وصف المنهج يجمع بين التحليل الوصفي والانحدار البسيط وبيانات Panel دون بيان النموذج النهائي بوضوح . كذلك لا يظهر من العرض ما إذا تم التمييز بين الأثر المتماثل لارتفاع وانخفاض سعر الصرف ، أو بين أثر التقلبات قصيرة الاجل وطويلة الاجل .

كما تناولت دراسة الطيب وآخرين (2021) أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على أداء المصارف التجارية الجزائرية خلال الفترة 2008-2017 ، بالاعتماد على القوائم المالية والنشرة الإحصائية للبنك المركزي ، واستخدام الانحدار الخطي المتعدد ونماذج البيانات المقطعية الزمنية . وخلصت إلى عدم وجود أثر لتقلبات سعر الصرف على ROE ، في حين ظهر أثر للرفع المالي على هذا المؤشر .

تبرز أهمية الدراسة في الجمع بين بيانات المصارف والبيانات الصادرة عن المصرف المركزي ، وإدخال الرفع المالي بوصفه عاملاً مصرفياً مؤثراً . إلا أن عدم وجود أثر على ROE قد يرتبط باختيار هذا المؤشر وحده ، إذ قد لا يعكس بصورة كافية أثر سعر الصرف على السيولة أو جودة الأصول أو صافي هامش الفائدة . كما أن عدم وجود اثر لا يعني بالضرورة غياب العلاقة الاقتصادية، فقد يكون الأثر غير مباشر أو مخففاً بسياسات التحوط والتدخل النقدي .

كذلك فقط تناولت دراسة ليلي (2022) اثر أسعار صرف الدينار الجزائري على الأداء المالي للمصرف الجزائري الخارجي للفترة 2013-2020 حيث استخدمت الدراسة مؤشرات العائد على حقوق الملكية ومؤشرات العائد على الأصول كمقياس للأداء المالي حيث اعتمدت الدراسة على تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط كما تم استعمال مخرجات القوائم المالية (ميزانيات وجداول حسابات النتائج)، خلصت الدارسة الي وجود علاقة ارتباط طردية بين الدخل وحجم المعاملات الخارجية وفق معادلة الانحدار الخطي البسيط كما خلصت إلى أن التقلبات في سعر

الصرف لا تؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية ، في حين أن معدل الرفع المالي له تأثير على العائد على حقوق الملكية . قدمت الدراسة تحليلاً تفصيلياً لمصرف واحد وهو مايسمح بفهم خصوصية المصرف محل الدراسة كما أن الانحدار البسيط لايعزل أثر سعر الصرف عن التضخم وأسعار الفائدة وحجم الأصول وجودة الائتمان . وفي دراسة ساير(2024) تم بحث أثر المحاسبة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على ربحية المصارف التجارية الكويتية من خلال دراسة ميدانية على 123 مفردة من الإدارات العليا والمالية والمراجعة الداخلية والالتزام والحوكمة الي جانب دراسة تطبيقية والتي شملت 4 مصارف كويتية واستخدمت الدراسة تحليل التباين والانحدار الخطي وخلصت الي وجود اثر معنوي للتغيرات في سعر الصرف على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ، تتميز هذه الدراسة بمحاولة الربط بين الجانبين المحاسبي والمالي واشراك فئات إدارية مختلفة في تقييم اثر سعر الصرف ، إلا أن البيانات الميدانية تقيس تصورات افراد العينة وهي لا تعادل بالضرورة الأثر الفعلي المستخرج من القوائم المالية ، كما الجمع بين النتائج الاستقصائية والنتائج التطبيقية يحتاج الي توضيح كيفية التكامل بينهما بالإضافة إلى أن استخدام الانحدار الخطي البسيط يظل محدوداً إذا لم تتم السيطرة على العوامل المصرفية والاقتصادية الأخرى.

في حين ركزت دراسة شلاوح وآخرين (2025) على تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف (اليورو، الدولار) ومعدل العائد على حقوق الملكية بمصرف الجمهورية في البيئة الليبية خلال الفترة (2005-2024) وبلغ حجم العينة 20 مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة وباستخدام البرنامج الاحصائي E-Views توصلت إلى عدد من النتائج أهمها إن تقلبات أسعار الصرف تعد من العوامل الخارجية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في ليبيا بالإضافة إلى وجود تأثير معنوي موجب لسعر الصرف على العائد على حقوق الملكية في الاجل الطويل مما يشير إلى أن تراجع قيمة الدينار الليبي قد يحسن الأداء المالي للمصارف التجارية على المدى البعيد كما أظهرت أن نتائج الأجل القصير لها تأثير سلبي ومعنوي لتقلبات سعر الصرف على العائد على حقوق الملكية مما يعكس هشاشة الأداء المالي اتجاه الصدمات اللحظية في سعر العملة .

تعد هذه الدراسة من أكثر الدراسات ارتباطاً بالبيئة الليبية كما أن التمييز بين الأجلين القصير والطويل يمثل إضافة مهمة ، كما أن استخدام مصرف واحد ومؤشر ROE فقط قد لا يكفي لتقييم الأداء المالي الكلي ، ويحتاج دراسة الأثر الموجب طويل الاجل الي تفسير .

أما دراسة عبدالعاطي (2025) فقد تناولت 7 مصارف تجارية ليبية خلال الفترة (2015-2020) بالاعتماد على التقارير المالية السنوية وتناولت اثر تغير سعر صرف الدولار على مؤشرات الربحية والسيولة ، وتوصلت الي وجود علاقة ارتباط عكسية بين التغيرات في سعر الصرف ومؤشرات الربحية وعدم وجود علاقة ارتباط بين التغيرات في سعر الصرف ومؤشرات السيولة .

كذلك تعد هذه الدراسة إضافة مهمة لارتباطها المباشر بالقطاع المصرفي الليبي واستخدامها اكثر من بعد للأداء المالي ، إلا أن قصر الفترة الزمنية والاعتماد على 6 سنوات فقط يحدان من القدرة على التقاط آثار التحولات الكبيرة في أسعار الصرف ، كما أن استخدام مفهوم "الارتباط" لا يكفي لإثبات الأثر السلبي ، ولايوضح ماإذا كانت

النتيجة ثابتة بعد ادخال التضخم والرفع المالي وحجم المصرف وجودة الائتمان ، ومن ثم فإن نتائجها ينبغي التعامل معها باعتبارها مؤشرات أولية تحتاج إلى اختبار قياسي أكثر شمولاً .

كما تناولت دراسة رزق (2025) أثر تحرير سعر الصرف على رأس المال السوقي لشركات الاستثمار العقاري المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري والبالغ عددها (29) شركة ، استخدمت أسلوب الحصر الشامل واعتمدت على التقارير المالية المنشورة على الموقع الالكتروني لسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة (2013-2023) وربطت بين تحرير سعر الصرف والسيولة والربحية والرفع المالي وتوصلت إلى أن هناك تأثيراً ذو دلالة إحصائية لتحرير سعر الصرف متمثل في كل من متوسط نسبة التداول ومتوسط معدل العائد على حقوق الملكية ومتوسط نسبة المديونية للشركات محل الدراسة على رأس المال السوقي لاسهم تلك الشركات متمثلة في معامل بيتا لها ، حيث فسر نموذج الانحدار المتعدد المستخدم في هذه الدراسة إن المتغير الأكثر تأثيراً في معمل بيتا هو متوسط معدل العائد على حقوق الملكية بينما تبين من خلال النموذج المذكور ان متوسط نسبة السيولة هو المتغير الأقل تأثيراً .

بالرغم من أهمية النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة إلا أنها لاتختبر القطاع المصرفي بشكل مباشر كما أن رأس المال السوقي يختلف عن الأداء المالي للمصارف لذلك يمكن الاستفادة منها في بناء الاطار النظري.

أما دراسة Mishra (2025) : والتي تناولت تأثير أسعار الصرف على الأداء المالي للشركات الهندية غير المالية من خلال عينة مكونة من 150 شركة مدرجة في مؤشرات الأسهم الهندية حيث تم في هذه الدراسة التمييز بين الشركات الموجهة نحو التصدير والشركات التي تعمل على المستوى المحلي وباستخدام البيانات الثانوية على مدى فترة 5 سنوات (2019-2024)، استخدمت الدراسة تحليل الارتباط ونماذج تحليل الانحدار واختبارات t لتقييم العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف والمؤشرات المالية مثل العائد على الأصول (ROA) وربحية السهم (EPS) وصافي هامش الربح ، توصلت الدراسة الي عدد من النتائج أهمها وجود ارتباط سلبي كبير بين تقلبات العملة وأداء الشركات وخاصة بالنسبة للشركات القائمة على التصدير بالإضافة الي ذلك تبين من خلال نتائج الدراسة ان الشركات التي تستخدم استراتيجيات التحوط تظهر قدرا اكبر من الاستقرار المالي خلال الفترات التي تتقلب فيها أسعار الصرف مما يسلط الضوء على أهمية إدارة المخاطر المالية .

تأسيساً على ما تقدم يلاحظ من خلال استعراض الدراسات السابقة عدم وجود اتفاق تام فيما بينها من حيث شكل العلاقة والتأثير لتقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة فبينما توصلت عدد من الدراسات (Carolyn&deniel, 2016) ، رزق والسامرائي (2021)، شلاوح وآخرون (2025) لوجود علاقة موجبة او تأثير معنوي لتقلبات سعر الصرف على الأداء المالي ، فقد توصلت عدد من الدراسات الأخرى (Shuaib (2014)، (Jabal and Allawi 2020) ، Nafiseh et.al (2020)، Merko and (2023) ، Habili (2023)، Charles &Muthoni(2022) ، Mishra(2025) _ الى وجود تأثير سلبي في هذه العلاقة ، في حين اشارت كلاً من (Christian and Francis (2018)، Christian and Francis (2018) ، بن رقية (2022) ، الى عدم وجود علاقة او تأثير معنوي لتقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للمصارف محل الدراسة .

عليه وبناء على ماسبق فإن الدراسة الحالية تتشابه مع بعض الدراسات السابقة في المجال الخاص بالدراسة وهو تقلبات أسعار الصرف وتأثيرها على الأداء المالي للشركات حيث ان هذه الدراسات تنوعت فيما بينها من حيث قياس الأداء المالي سواء باستخدام معدل العائد على الأصول (ROA) او معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وربحية السهم (EPS) ، كذلك من الدراسات من استخدمت متغيرات أخرى بالإضافة الي تقلبات سعر الصرف والتي منها (التضخم، سعر الفائدة) لقياس تأثيرها على الأداء المالي كذلك ان اغلب هذه الدراسات أجريت في بيئات مختلفة فيما عدا دراسة شلاوح وآخرون حيث تضمنت الدراسة مصرف الجمهورية في ليبيا للفترة من 2005-2024 باستخدام التقلبات في سعر الصرف للعملات (اليورو والدولار) وتأثيرها على الأداء المالي للمصرف محل الدراسة من خلال العائد على حقوق الملكية دون البحث في التأثير على العائد على الأصول كإطار لقياس الأداء المالي في حين تناولت هذه الدراسة قياس تأثير تقلبات سعر الصرف (الدولار) لمصرف الوحدة خلال الفترة (2010-2023) وتأثيرها على السيولة والربحية وبذلك فإن الدراسة الحالية تعتبر مكملة في أهدافها لما تم عرضه من اهداف واضافة جديدة لما سبق عرضه .

الجانب العملي :

نبذة مختصرة عن مصرف الوحدة :

مصرف الوحدة شركة مساهمة ليبية تأسست بموجب القانون رقم (153) لسنة 1970 الصادر بتاريخ 22 / ديسمبر / 1970 ، رأس مال المصرف المدفوع ((561,000,000 د.ل.)) خمسمائة و واحد و ستون مليون دينار ليبي ،صندوق التنمية الاجتماعية الاقتصادية 54.1% من الأسهم ، القطاع الخاص 26.90% .والبنك العربي 19% (الشريك الاستراتيجي) يقدم المصرف الخدمات المصرفية بجميع أنواعها من خلال الفروع والوكالات التابعة له البالغ عددها ((95)) فرعاً ووكالة و المنتشرة في جميع مدن وقرى ليبيا ومزودة بأحدث الأجهزة اللازمة للعمل المصرفي.

المتغير المستقل: متوسط سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي

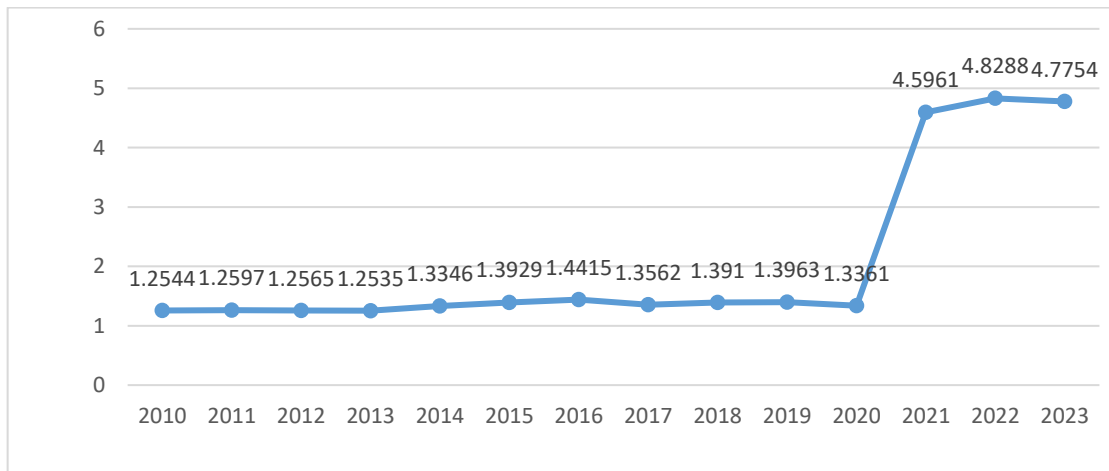
يُعد سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في الأداء المالي للمصارف، لما له من انعكاسات مباشرة على تكلفة المعاملات الخارجية وقيمة الأصول والالتزامات المقومة بالعملات الأجنبية، الأمر الذي قد ينعكس على مستويات الربحية والسيولة، وفي هذه الدراسة يُقاس المتغير بمتوسط سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي وفقا لبيانات مصرف ليبيا المركزي، والذي تم احتسابه اعتماداً على المتوسط الحسابي لسعري البيع والشراء خلال كل سنة من سنوات الدراسة، خلال الفترة 2010-2023.

$$\text{متوسط السعر} = (\text{سعر الشراء} + \text{سعر البيع}) \div 2$$

تأثير تغيرات سعر الصرف امام الدولار على الربحية والسيولة: دراسة حالة مصرف الوحدة خلال الفترة من 2010-2023
جدول رقم (1) يوضح أسعار الدولار الأمريكي وفق بيانات مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة (2010-
(2023

السنوات	سعر الشراء	سعر البيع	متوسط السعر
2010	1.2512	1.2575	1.2544
2011	1.2565	1.2628	1.2597
2012	1.2533	1.2596	1.2565
2013	1.2503	1.2566	1.2535
2014	1.3312	1.3379	1.3346
2015	1.3894	1.3963	1.3929
2016	1.4379	1.4451	1.4415
2017	1.3528	1.3596	1.3562
2018	1.3875	1.3945	1.3910
2019	1.3928	1.3998	1.3963
2020	1.3322	1.3399	1.3361
2021	4.5846	4.6076	4.5961
2022	4.8167	4.8408	4.8288
2023	4.7634	4.7873	4.7754
المتوسط			2.0623

الباحثة وفقا لبيانات النشرات الاقتصادية لمنشورات مصرف ليبيا المركزي لسنة 2016-2024
يوضح الجدول رقم (1) تطور متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الليبي خلال الفترة
(2010-2023) وفق بيانات مصرف ليبيا المركزي، وتُظهر البيانات استقرارًا نسبيًا في متوسط السعر
خلال الفترة 2010-2020 حيث تراوح بين 1.2535 و1.4415 دينارًا للدولار، قبل أن يشهد ارتفاعًا
حادًا ابتداءً من عام 2021 ليصل إلى 4.5961 دينار، ثم 4.8288 دينار في 2022، و4.7754
دينار في 2023، وذلك نتيجة إعادة توحيد وتعديل سعر الصرف الرسمي من قبل مصرف ليبيا
المركزي ضمن إصلاحات السياسة النقدية، كما بلغ المتوسط العام خلال فترة الدراسة نحو 2.0623
دينار للدولار الواحد، ما يعكس التراجع الملحوظ في قيمة الدينار الليبي خلال السنوات الأخيرة ، وكان
التراجع واضحاً من خلال الشكل رقم (1) .



الشكل رقم (1) يبين متوسط سعر الدولار وفقا لبيانات مصرف ليبيا المركزي خلال السنوات (2010-2023)

النسب المالية الربحية والسيولة (المتغير التابع)

اولاً: مؤشرات الربحية

مؤشر الربحية من المؤشرات التي تمكن من الحكم على القدرة التنافسية للمصارف، وهي تقيس قدرة المصرف على تحقيق أرباح من خلال انشطته التجارية، وهناك العديد من مقاييس الربحية لعل أهمها العائد على الأصول وهامش الربح (شحاته السيد شحاته: التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية. دار التعليم الجامعي. 2018 . ص 127).

1. معدل العائد على الأصول (ROA) = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول

هذه النسبة من النسب المهمة لقياس سلامة المصارف لقياس كفاءتها في توظيف المصارف لأصولها لتحقيق أرباح ع طريقها .

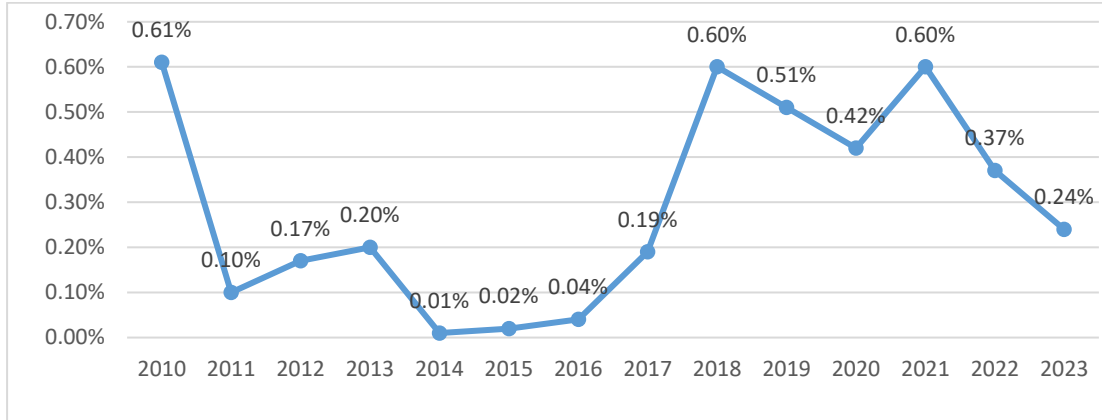
جدول رقم (2) يبين نسبة معدل العائد على الأصول لمصرف الوحدة (للفترة 2010-2023)

السنوات	صافي الربح بعد الضريبة	إجمالي الأصول	النسبة
2010	45,069,460	21,591,238,428	0.61 %
2011	10,212,464	24,137,314,628	0.10 %
2012	19,595,967	25,933,113,750	0.17 %
2013	25,558,185	27,348,690,608	0.20 %
2014	1,588,932	25,876,650,592	0.01 %
2015	1,998,493	25,300,818,055	0.02 %
2016	4,880,174	27,148,193,188	0.04 %
2017	29,214,075	29,687,264,948	0.19 %
2018	94,962,966	31,129,638,254	0.60 %
2019	90,381,759	28,350,561,881	0.51 %
2020	74,826,792	21,293,466,417	0.42 %
2021	120,086,251	22,146,964,811	0.60 %
2022	86,768,369	25,972,403,605	0.37 %
2023	57,330,921	27,517,131,143	0.24 %
المتوسط			0.29 %

اعداد الباحثة استنادا على القوائم المالية للمصرف قيد الدراسة عن الفترة الممتدة 2010 - 2023

يوضح الجدول رقم(2) معدل العائد على الأصول (ROA) لمصرف الوحدة خلال الفترة (2010-2023)، وهو من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم كفاءة المصارف في توظيف أصولها لتحقيق الأرباح. وتُظهر النتائج تذبذباً ملحوظاً في هذه النسبة عبر سنوات الدراسة وموضح في الشكل رقم (2)، حيث سجلت مستويات متدنية في بعض السنوات مثل 2014 (0.01%) و 2015 (0.02%) نتيجة انخفاض صافي الأرباح مقارنة بحجم الأصول، في حين تحسنت في سنوات أخرى مثل 2010 (0.61%) و 2018 (0.60%) و 2021 (0.60%)، بما يعكس تحسن قدرة المصرف على استثمار

تأثير تغيرات سعر الصرف امام الدولار على الربحية والسيولة: دراسة حالة مصرف الوحدة خلال الفترة من 2010-2023
أصوله في تحقيق العوائد. وبوجه عام بلغ المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول نحو (0.29%) خلال فترة الدراسة، وهو مستوى يعكس محدودية كفاءة توظيف الأصول في توليد الأرباح قياساً بحجمها الكلي.



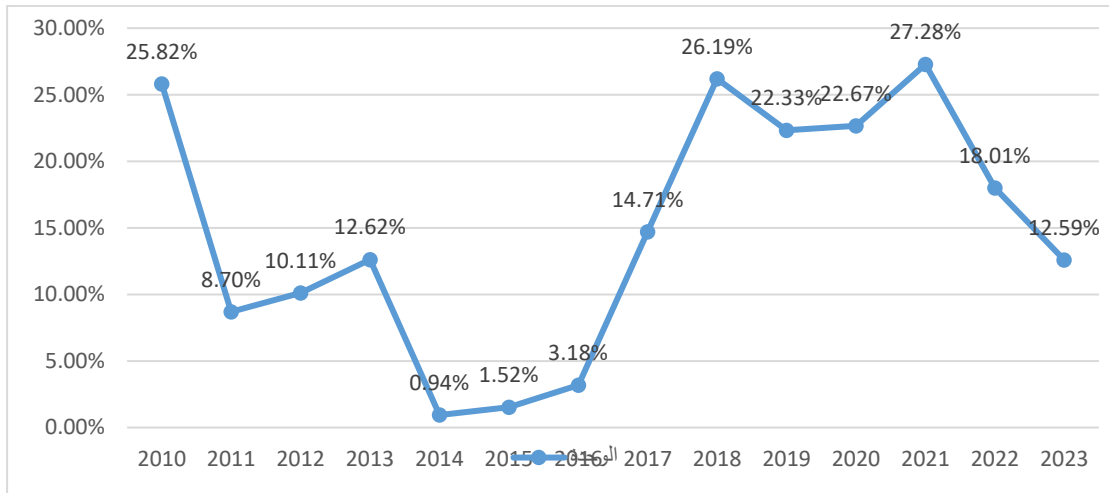
الشكل رقم (2) يبين نسبة معدل العائد على الاصول للمصرفين خلال السنوات (2010- 2023)

2. **معدل هامش الربح NPM = صافي الربح بعد الضريبة / اجمالي الإيرادات**
يقيس هامش الربح قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على المصروفات وتخفيض الأصول، وكلما كبر هامش الربح دل ذلك على كفاءة المصرف في خفض المصروفات والضرائب (طارق عبدالعال حماد: تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية ، الإسكندرية / مصر ، 2003 ، ص84) .
إذا كان مرتفعاً → يدل على كفاءة عالية وربحية قوية.
إذا كان منخفضاً أو سالباً → يدل على ضعف في الأداء المالي أو ارتفاع التكاليف
جدول رقم (3) يبين معدل هامش الربح لمصرف الوحدة (للفترة 2010-2023)

السنوات	صافي الربح بعد الضريبة	إجمالي الإيرادات	النسبة
2010	45,069,460	174,584,033	% 25.82
2011	10,212,464	117,445,380	% 8.70
2012	19,595,967	193,833,947	% 10.11
2013	25,558,185	202,580,278	% 12.62
2014	1,588,932	168,982,814	% 0.94
2015	1,998,493	131,506,196	% 1.52
2016	4,880,174	153,417,052	% 3.18
2017	29,214,075	198,637,595	% 14.71
2018	94,962,966	362,633,369	% 26.19
2019	90,381,759	404,735,107	% 22.33
2020	74,826,792	330,024,534	% 22.67
2021	120,086,251	440,152,881	% 27.28
2022	86,768,369	481,658,198	% 18.01
2023	57,330,921	455,312,161	% 12.59
المتوسط			% 14.76

اعداد الباحثة استنادا على القوائم المالية للمصرف قيد الدراسة عن الفترة الممتدة 2010- 2023

تأثير تغيرات سعر الصرف امام الدولار على الربحية والسيولة: دراسة حالة مصرف الوحدة خلال الفترة من 2010-2023 يوضح الجدول رقم (3) تطور معدل هامش الربح لمصرف الوحدة خلال الفترة 2010-2023، ويعكس قدرة المصرف على تحويل الإيرادات إلى أرباح صافية. تظهر البيانات تذبذباً واضحاً في النسبة، حيث سجلت أعلى مستوياتها في 2021 (27.28%) و 2018 (26.19%) و 2010 (25.82%)، ما يعكس تحسن إدارة المصرف وكفاءة عملياته في تلك السنوات. في المقابل، شهدت النسبة أدنى مستوياتها في 2014 (0.94%) و 2015 (1.52%)، نتيجة انخفاض صافي الأرباح، وهو ما يتزامن مع مرحلة اضطرابات اقتصادية محلية، شملت تراجع النشاط الاقتصادي وزيادة ضغوط السيولة في السوق. ويبلغ المتوسط العام للنسبة نحو 14.76%، ما يشير إلى تفاوت كفاءة المصرف في تحويل الإيرادات إلى أرباح صافية بتأثره بالظروف الاقتصادية المحلية المتغيرة.



الشكل رقم (3) يبين نسبة معدل هامش الربح للمصرف خلال السنوات (2010- 2023)

ثانياً: مؤشرات السيولة

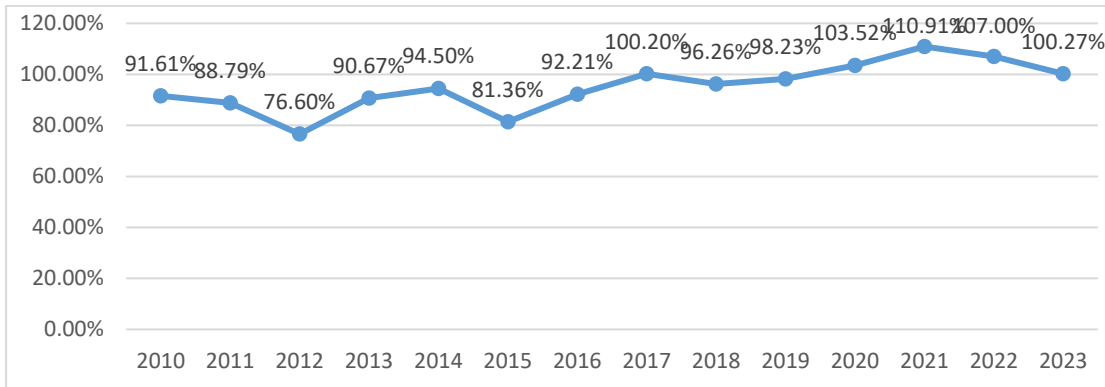
1. : نسبة التداول: نسبة التداول (Current Ratio) هي أحد المؤشرات المالية الرئيسية التي تقيس القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة. تعتبر النسبة الأعلى من 100% مؤشراً إيجابياً على سيولة المصرف، بينما النسبة الأقل قد تشير إلى مخاطر سيولة محتملة.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

السنوات	الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة	النسبة
2010	5,841,188,132	6,375,900,936	% 91.61
2011	7,633,620,332	8,597,586,619	% 88.79
2012	6,639,078,591	8,667,634,988	% 76.60
2013	10,502,893,746	11,583,235,140	% 90.67
2014	8,982,151,874	9,504,653,567	% 94.50
2015	7,253,050,083	8,914,948,555	% 81.36
2016	9,235,051,069	10,014,715,355	% 92.21
2017	12,486,263,116	12,461,226,475	% 100.20
2018	12,694,013,555	13,187,787,298	% 96.26
2019	13,374,004,291	13,614,640,512	% 98.23
2020	14,881,499,467	14,374,994,529	% 103.52
2021	16,684,891,611	15,043,307,500	% 110.91
2022	17,962,840,476	16,788,270,595	% 107.00
2023	16,888,358,706	16,842,155,363	% 100.27
المتوسط			%95.15

اعداد الباحثان استنادا إلى القوائم المالية للمصرف قيد الدراسة عن الفترة الممتدة 2010-2023

يتضح من الجدول رقم (4) نسبة التداول لمصرف الوحدة خلال الفترة 2010-2023، والتي تعكس قدرة المصرف على تغطية التزاماته قصيرة الأجل باستخدام أصوله المتداولة، تُظهر البيانات تذبذب النسبة بين 76.60% في 2012 و 110.91% في 2021، حيث تشير المستويات المنخفضة إلى ضغوط مؤقتة على السيولة التشغيلية، بينما تمثل المستويات المرتفعة قدرة أكبر على تلبية الالتزامات المالية قصيرة الأجل، بدءاً من 2017، يلاحظ وجود تحسن مستمر في نسبة التداول، مما يعكس تحسن إدارة السيولة بالمصرف واستجابة فعالة للظروف الاقتصادية المحلية وتحسن الموارد المتاحة للتمويل التشغيلي، ويبلغ المتوسط العام للنسبة نحو 95.15%، ما يعكس مستوى مستقر نسبياً من السيولة التشغيلية على مدار سنوات الدراسة.



الشكل رقم (4) يبين نسبة التداول للمصرف خلال السنوات (2010-2023)

2. ونسبة الأصول السائلة (LAR) : الاصول السائلة / اجمالي الأصول

الأصول السائلة = الخزينة + صكوك بالمقاصة + ارصدة لدى مصارف محلية + ودائع لدى المصارف

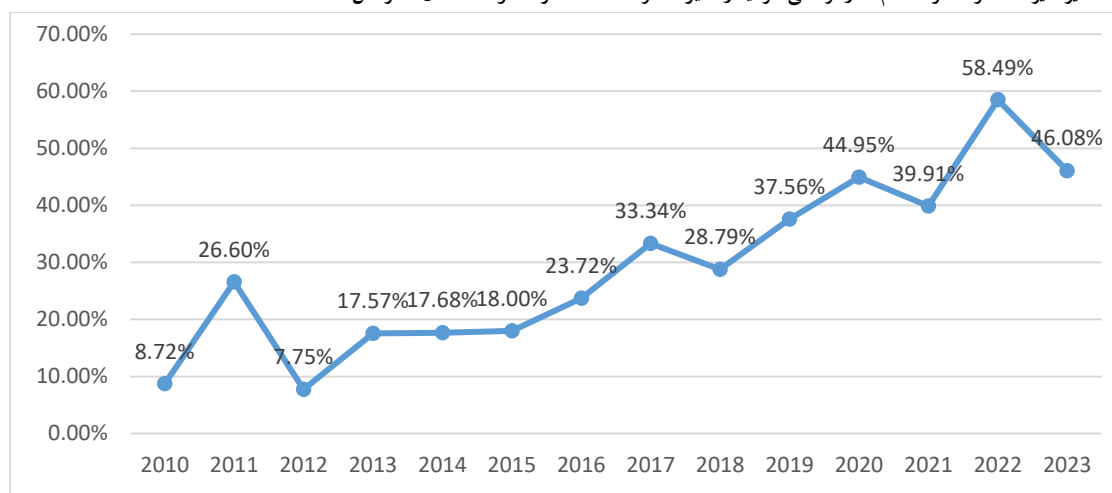
جدول رقم (5) يبين ونسبة الأصول السائلة (LAR) لمصرف الوحدة (للفترة 2010-2023)

السنوات	الأصول السائلة	إجمالي الاصول	LAR
2010	1,882,461,098	21,591,238,428	8.72 %
2011	6,421,502,531	24,137,314,628	26.60 %
2012	2,010,722,458	25,933,113,750	7.75 %
2013	4,804,189,413	27,348,690,608	17.57 %
2014	4,574,580,449	25,876,650,592	17.68 %
2015	4,554,771,752	25,300,818,055	18.00 %
2016	6,438,679,534	27,148,193,188	23.72 %
2017	9,897,090,495	29,687,264,948	33.34 %
2018	8,963,364,075	31,129,638,254	28.79 %
2019	10,649,833,317	28,350,561,881	37.56 %
2020	9,571,179,020	21,293,466,417	44.95 %
2021	8,838,279,894	22,146,964,811	39.91 %
2022	15,191,639,454	25,972,403,605	58.49 %
2023	12,679,073,633	27,517,131,143	46.08 %
المتوسط			29.23 %

استنادا على القوائم المالية للمصرف قيد الدراسة عن الفترة الممتدة 2010 - 2023

يتضح من الجدول رقم (5) إن نسبة الأصول السائلة (LAR) لمصرف الوحدة خلال الفترة 2010-2023، والتي تمثل قدرة المصرف على تحويل أصوله إلى نقد بسهولة لتلبية الالتزامات الفورية والتمويل التشغيلي. تشير البيانات إلى تذبذب واضح في النسبة، حيث سجلت أدنى مستوياتها في 2010 (8.72%) و2012 (7.75%)، وهو ما يعكس محدودية السيولة المتاحة في تلك السنوات، بينما شهدت النسبة ارتفاعاً ملحوظاً ابتداءً من 2017 لتصل إلى 58.49% في 2022، مما يعكس تحسناً كبيراً في إدارة السيولة واستجابة المصرف للمتغيرات الاقتصادية المحلية وزيادة الموارد النقدية المتاحة، ويبلغ المتوسط العام لنسبة الأصول السائلة نحو 29.23%، ما يشير إلى قدرة معتدلة للمصرف على الاحتفاظ بالسيولة مقارنة بإجمالي الأصول، مع تحسن واضح في السنوات الأخيرة يعكس تعزيز الإدارة المالية للموارد النقدية.

تأثير تغيرات سعر الصرف امام الدولار على الربحية والسيولة: دراسة حالة مصرف الوحدة خلال الفترة من 2010-2023



الشكل رقم (5) يبين نسبة الأصول السائلة للمصرف خلال السنوات (2010- 2023)

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات سعر الصرف (متوسط السعر) على العائد على الأصول.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات سعر الصرف (متوسط السعر) على العائد على الأصول.

لاختبار الفرضية حيث إن كلا المتغيرين المستقل والتابع كمي نستخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط linear ومعامل ارتباط بيرسون Pearson's Coefficient، وتحليل التباين ومعامل التحديد، حيث إن المتغير المستقل هو متوسط سعر الدولار والمتغير التابع معدل العائد على الأصول وجاءت النتائج كما في الجداول التالية:

جدول رقم (6) يبين ملخص لنموذج العلاقة بين المتغيرين

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	مستوى الدلالة
العائد على الأصول	0.2914%	0.2238%	0.260	0.068	0.185
متوسط السعر	2.0624	1.4496			

يتضح من الجدول رقم (6) أن العائد على الأصول (ROA) بلغ 0.2914% بحد متوسط 0.2238%، بينما أظهر معامل الارتباط مع متوسط سعر الصرف $R = 0.260$ و $R^2 = 0.068$ ، ما يشير إلى ارتباط إيجابي ضعيف، حيث يفسر تغير سعر الصرف نحو 6.8% فقط من التباين في العائد على الأصول، مع مستوى دلالة 0.185 يوضح غياب تأثير إحصائي قوي، مما يعكس أن العوامل الداخلية والاقتصادية الأخرى تلعب الدور الأكبر في تحديد كفاءة المصرف في استثمار أصوله.

جدول رقم (7) تحليل التباين ANOVA بين المتغيرات التابع والمستقل

مصدر التباين	مجموع المربعات Sum of Squares	درجة الحرية df	متوسط المربعات Mean Square	F	مستوى الدلالة Sig
بين المجموعات Regression	0.044	1	0.044	0.869	0.370
داخل المجموعة Residual	0.607	12	0.051		
المجموع	0.651	13			

يوضح الجدول رقم (7) نتائج تحليل التباين بين المتغير التابع (العائد على الأصول) والمتغير المستقل (متوسط سعر الصرف). تشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ $F = 0.869$ مع مستوى دلالة 0.370 تفوق حد الدلالة معتمد (0.05)، مما يدل على أن العلاقة بين المتغيرين ليست ذات دلالة إحصائية. وبذلك، يمكن الاستنتاج أن تغيرات متوسط سعر الصرف لا تؤثر بشكل معنوي على العائد على الأصول خلال فترة الدراسة، وأن العوامل الأخرى الاقتصادية أو التشغيلية تلعب الدور الأكبر في تحديد كفاءة المصرف في توليد الأرباح من أصوله.

جدول رقم (8) Coefficients a تأثير متوسط السعر على العائد على الاصول

Model النموذج	معاملات غير معيارية Unstandardized Coefficients		معاملات موحدة Standardized Coefficients	T	مستوى الدلالة
	B	Std. Error	Beta		
القيمة الثابتة (Constant)	0.209	0.107		1.947	0.075
متوسط السعر	0.040	0.043	0.260	0.932	0.370

يوضح الجدول رقم (8) تأثير متوسط سعر صرف الدولار على العائد على الأصول (ROA) من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط. تشير النتائج إلى أن معامل متوسط السعر $B = 0.040$ مع مستوى دلالة 0.370، ما يدل على أن تأثيره غير دال إحصائياً عند مستوى الثقة 95%. كما يظهر أن القيمة الثابتة للنموذج 0.209 لم تكن دالة إحصائياً أيضاً (0.075). وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن تغيرات متوسط سعر الصرف خلال الفترة محل الدراسة لا تمثل عاملاً مؤثراً مباشراً على العائد على الأصول، وأن العوامل الداخلية والاقتصادية الأخرى تلعب الدور الأكبر في تحديد كفاءة المصرف في استثمار

الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتغير سعر الصرف (متوسط السعر) على معدل هامش الربح.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتغير سعر الصرف (متوسط السعر) على معدل هامش الربح.

لاختبار الفرضية حيث إن كلا المتغيرين المستقل والتابع كمي نستخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط ومعامل ارتباط بيرسون Coefficient ، وتحليل التباين ومعامل التحديد، حيث أن المتغير المستقل هو متوسط سعر الدولار والمتغير التابع معدل هامش الربح وجاءت النتائج كما في الجداول التالي:

جدول رقم (9) يبين ملخص لنموذج العلاقة بين المتغيرين

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	مستوى الدلالة
هامش الربح	14.7621%	9.2357%	0.252	0.064	0.192
متوسط السعر	2.0624	1.4496			

يتضح من الجدول رقم (9) أن متوسط هامش الربح لمصرف الوحدة بلغ 14.76% مع انحراف معياري 9.24%، مما يعكس تبايناً متوسطاً في قدرة المصرف على تحويل الإيرادات إلى أرباح صافية. ويظهر معامل الارتباط مع متوسط سعر الصرف $R = 0.252$ ومعامل التحديد $R^2 = 0.064$ ، أي أن تغيرات سعر الصرف تفسر نحو 6.4% فقط من التباين في هامش الربح، مع مستوى دلالة 0.192، مما يشير إلى غياب تأثير إحصائي معنوي لسعر الصرف على هامش الربح. ويعكس ذلك أن العوامل التشغيلية والاقتصادية المحلية الأخرى تلعب الدور الأكبر في تحديد أداء المصرف من حيث الربحية.

جدول رقم (10) تحليل التباين ANOVA بين المتغيرات التابعة والمستقل

مصدر التباين	مجموع المربعات Sum of Squares	درجة الحرية df	متوسط المربعات Mean Square	F	مستوى الدلالة Sig
بين المجموعات Regression	70.605	1	70.605	0.817	0.384
داخل المجموعة Residual	1037.573	12	86.464		
المجموع	1108.178	13			

يتضح من الجدول رقم (10) نتائج تحليل التباين بين هامش الربح كمتغير تابع ومتوسط سعر الصرف كمتغير مستقل. تُظهر النتائج أن القيمة المحسوبة لـ $F = 0.817$ مع مستوى دلالة $Sig = 0.384$ ، وهو أعلى من الحد التقليدي 0.05، مما يشير إلى أن العلاقة بين المتغيرين ليست ذات دلالة إحصائية. وبذلك، يمكن الاستنتاج أن التغيرات في متوسط سعر الصرف لا تؤثر بشكل معنوي على هامش الربح لمصرف الوحدة خلال فترة الدراسة، وأن العوامل الداخلية والاقتصادية الأخرى تلعب الدور الأكبر في تحديد الربحية

جدول رقم (11) Coefficients a تأثير متوسط السعر على هامش الربح

Model النموذج	معاملات غير معيارية		معاملات موحدة	T	مستوى الدلالة
	Std.Error	B	Beta		
القيمة الثابتة (Constant)	4.431	11.447		2.583	0.024
متوسط السعر	1.779	1.608	0.252	0.904	0.384

يوضح الجدول (11) نتائج نموذج الانحدار الخطي لتقدير تأثير متوسط سعر الصرف على هامش الربح لمصرف الوحدة. تشير النتائج إلى أن معامل متوسط السعر $B = 1.608$ مع مستوى دلالة $\text{Sig} = 0.384 > 0.05$ ، مما يعني أن تأثير سعر الصرف على هامش الربح غير دال إحصائيًا. في المقابل، القيمة الثابتة للنموذج 11.447 كانت دالة إحصائيًا ($\text{Sig} = 0.024$)، ما يشير إلى أن هامش الربح له مستوى أساسي مستقل عن سعر الصرف. وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن تغيرات متوسط سعر الصرف لم تؤثر بشكل معنوي على هامش الربح خلال فترة الدراسة، وأن العوامل الاقتصادية والتشغيلية الأخرى تلعب الدور الأكبر في تحديد أداء المصرف من حيث الربحية.

الفرضية الثالثة:

الفرضية الصفريّة لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتغير سعر الصرف (متوسط السعر) على نسبة التداول.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتغير سعر الصرف (متوسط السعر) على نسبة التداول.

لاختبار الفرضية حيث إن كلا المتغيرين المستقل والتابع كمي نستخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط ومعامل ارتباط بيرسون Pearson's Coefficient، وتحليل التباين ومعامل التحديد، حيث إن المتغير المستقل هو متوسط سعر الدولار والمتغير التابع معدل نسبة التداول وجاءت النتائج كما في الجداول التالي:

جدول رقم (12) يبين ملخص لنموذج العلاقة بين المتغيرين

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	مستوى الدلالة
نسبة التداول	95.1521%	9.3549%	0.637	0.405	0.007
متوسط السعر	2.0623	1.4496			

تشير النتائج بالجدول رقم (12) إلى أن نسبة التداول لمصرف الوحدة بلغت 95.15%، مع ارتباط إيجابي متوسط $R^2 = 0.405$ و 0.637 مع متوسط سعر الصرف، ومستوى دلالة 0.007، أي أن نسبة التغير في نسبة التداول سببه سعر الصرف بنسبة 40.55% مما يؤكد وجود علاقة معنوية إحصائية بين تغيرات سعر الصرف وقدرة المصرف على تغطية التزاماته قصيرة الأجل، ويعكس تأثير الظروف الاقتصادية المحلية على السيولة التشغيلية.

جدول رقم (13) تحليل التباين ANOVA بين المتغيرات نسبة التداول والمستقل سعر الصرف

مصدر التباين	مجموع المربعات Sum of Squares	درجة الحرية df	متوسط المربعات Mean Square	F	مستوى الدلالة Sig
بين المجموعات Regression	461.079	1	461.079	8.178	0.014
داخل المجموعة Residual	676.598	12	56.383		
المجموع	1137.677	13			

تشير نتائج تحليل التباين إلى أن القيمة المحسوبة لـ $F = 8.178$ عند مستوى دلالة $0.05 > 0.014$ ، مما يدل على أن العلاقة بين نسبة التداول وسعر الصرف ذات دلالة إحصائية معنوية. وعليه، يمكن الاستنتاج أن تغيرات سعر الصرف تسهم بشكل ملحوظ في تفسير التغيرات في نسبة التداول، بما يعكس تأثيرها المباشر على سيولة المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.

وبناءً على هذه النتائج، يتم رفض فرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتغيرات سعر الصرف على نسبة التداول، بما يعكس وجود علاقة حقيقية بين المتغيرين خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (14) Coefficients a تأثير متوسط السعر على نسبة التداول

Model النموذج	معاملات غير معيارية Unstandardized Coefficients		معاملات موحدة Standardized Coefficients	T	مستوى الدلالة
	B	Std. Error	Beta		
القيمة الثابتة (Constant)	86.679	3.579		24.222	0.000
متوسط السعر	4.108	1.437	0.637	2.860	0.014

يبين الجدول نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير متوسط سعر الصرف على نسبة التداول لمصرف الوحدة. تشير النتائج إلى أن القيمة الثابتة بلغت (Constant = 86.679) عند مستوى دلالة 0.000، وهي معنوية إحصائياً، مما يعكس وجود مستوى أساس مستقر لنسبة التداول. كما بلغ معامل الانحدار لمتوسط السعر (B = 4.108) بانحراف معياري (1.437)، وبلغت قيمة $t = 2.860$ عند مستوى دلالة $0.05 > 0.014$ ، مما يدل على أن التأثير موجب ودال إحصائياً. ويدعم ذلك معامل $Beta = 0.637$ الذي يشير إلى وجود علاقة طردية متوسطة القوة بين المتغيرين.

وتعني هذه النتيجة أن ارتفاع متوسط سعر الصرف يقترن بزيادة نسبة التداول، بما يعكس تحسن قدرة المصرف على تغطية التزاماته قصيرة الأجل، وهو ما قد يرتبط بزيادة السيولة أو إعادة توظيف الأصول المتداولة في ظل تغيرات سعر الصرف. ويمكن التعبير عن نموذج الانحدار بالمعادلة التالية:

$$Y = a + \beta_1 X_1$$

$$y = (86.679) + (4.108)x$$

حيث تمثل (Y) نسبة التداول، ويمثل (X) متوسط سعر الدولار

الفرضية الرابعة:

الفرضية الصفريّة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتغير سعر الصرف (متوسط السعر) على نسبة الأصول السائلة على اجمالي الأصول.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتغير سعر الصرف (متوسط السعر) على نسبة الأصول السائلة على اجمالي الأصول.

لاختبار الفرضية حيث إن كلا المتغيرين المستقل والتابع كمي نستخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط ومعامل ارتباط بيرسون Pearson's Coefficient، وتحليل التباين ومعامل التحديد، حيث ان المتغير المستقل هو متوسط سعر الدولار والمتغير التابع معدل نسبة الأصول السائلة على اجمالي الأصول وجاءت النتائج كما في الجداول التالي:

جدول رقم (15) يبين ملخص لنموذج العلاقة بين المتغيرين

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط R	معامل التحديد Square R	مستوى الدلالة
نسبة الأصول السائلة على اجمالي الأصول	29.2257%	14.9422%	0.706	0.499	0.002
متوسط السعر	2.0624	1.4496			

تشير النتائج إلى أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بلغت في المتوسط 29.23% مع انحراف معياري 14.94%، مما يعكس تبايناً في مستويات السيولة. كما يظهر معامل الارتباط $R = 0.706$ ومعامل التحديد $R^2 = 0.499$ علاقة طردية قوية نسبياً، حيث يفسر تغير متوسط سعر الصرف نحو 49.9% من التباين في نسبة الأصول السائلة، مع مستوى دلالة 0.002، مما يؤكد أن العلاقة بين المتغيرين ذات دلالة إحصائية عالية، ويعكس تأثيراً واضحاً لسعر الصرف على مستوى السيولة لدى المصرف.

جدول رقم (16) تحليل التباين ANOVA بين المتغيرات التابع سعر الصرف والمستقل نسبة الأصول السائلة

مصدر التباين	مجموع المربعات Sum of Squares	درجة الحرية df	متوسط المربعات Mean Square	F	مستوى الدلالة Sig
بين المجموعات Regression	1448.418	1	1448.418	11.953	0.005
داخل المجموعة Residual	1454.106	12	121.175		
المجموع	2902.524	13			

تشير نتائج تحليل التباين إلى أن القيمة المحسوبة لـ $F = 11.953$ عند مستوى دلالة $0.05 > 0.005$ ، مما يدل على أن العلاقة بين سعر الصرف ونسبة الأصول السائلة ذات دلالة إحصائية قوية. وعليه، يمكن الاستنتاج أن تغيرات سعر الصرف تسهم بشكل معنوي في تفسير التغيرات في مستوى السيولة لدى المصرف، بما يعكس تأثيرها المباشر على هيكل الأصول السائلة.

ومن خلال النتائج، يتم رفض فرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لسعر الصرف على نسبة الأصول السائلة، بما يؤكد وجود علاقة معنوية بين المتغيرين خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (17) Coefficients a تأثير متوسط السعر على نسبة الأصول السائلة على إجمالي الأصول

مستوى الدلالة	T	معاملات موحدة Standardized Coefficients	معاملات غير معيارية Unstandardized Coefficients		النموذج Model
		Beta	Std. Error	B	
0.019	2.708		5.246	14.209	القيمة الثابتة (Constant)
0.005	3.457	0.706	2.106	7.282	متوسط السعر

يوضح الجدول رقم (17) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير متوسط سعر الصرف على نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول. تشير النتائج إلى أن القيمة الثابتة بلغت (14.209) عند مستوى دلالة 0.019، وهي دالة إحصائية، مما يعكس وجود مستوى أساس للسيولة. كما بلغ معامل الانحدار لمتوسط السعر (B = 7.282) بانحراف معياري (2.106)، وبلغت قيمة $t = 3.457$ عند مستوى دلالة $0.05 > 0.005$ ، مما يدل على أن التأثير موجب ودال إحصائياً. ويدعم ذلك معامل $Beta = 0.706$ الذي يشير إلى علاقة طردية قوية نسبياً بين المتغيرين.

تأثير تغيرات سعر الصرف امام الدولار على الربحية والسيولة: دراسة حالة مصرف الوحدة خلال الفترة من 2010-2023
وتعني هذه النتيجة أن ارتفاع متوسط سعر الصرف يقترن بزيادة نسبة الأصول السائلة، وهو ما يعكس توجه المصرف نحو تعزيز السيولة والاحتفاظ بأصول أكثر قابلية للتحويل إلى نقد في ظل تقلبات سعر الصرف. ويمكن تمثيل نموذج الانحدار بالمعادلة التالية:

$$Y=a+\beta_1X_1$$

$$y = (14.209) + (7.282)x$$

حيث تمثل (Y) نسبة الأصول السائلة على إجمالي الأصول، ويمثل (X) متوسط سعر الدولار

النتائج

1. أظهرت النتائج عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتغيرات سعر الصرف على معدل العائد على الأصول (ROA)، مما يشير إلى أن ربحية المصرف من حيث توظيف الأصول تتحدد بشكل أكبر بعوامل تشغيلية داخلية وليس بتقلبات سعر الصرف.
2. بينت النتائج كذلك عدم وجود علاقة معنوية بين سعر الصرف وهامش الربح، وهو ما يعكس محدودية انتقال أثر تقلبات سعر الصرف إلى قدرة المصرف على تحويل الإيرادات إلى أرباح صافية.
3. في المقابل، أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ونسبة التداول، مما يدل على أن تغيرات سعر الصرف تؤثر بشكل مباشر على قدرة المصرف في تغطية التزاماته قصيرة الأجل.
4. أوضحت نتائج الانحدار أن ارتفاع سعر الصرف يرتبط بزيادة نسبة التداول، بما يعكس تحسناً في السيولة التشغيلية وإدارة أفضل للأصول المتداولة في ظل التغيرات الاقتصادية.
5. كشفت النتائج عن وجود علاقة طردية قوية ومعنوية بين سعر الصرف ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، مما يشير إلى توجه المصرف نحو تعزيز مراكزه النقدية استجابة لتقلبات سعر الصرف.
7. بشكل عام، تؤكد النتائج قبول الفرضيات المتعلقة بوجود تأثير لسعر الصرف على السيولة (نسبة التداول ونسبة الأصول السائلة)، ورفض الفرضيات المتعلقة بتأثيره على الربحية (ROA وهامش الربح)، مما يدل على أن تأثير سعر الصرف في المصارف الليبية يتركز بشكل أكبر على جانب السيولة دون الربحية.

التوصيات

1. تعزيز إدارة السيولة عبر زيادة الأصول المتداولة والأصول السائلة لمواجهة تقلبات سعر الصرف.
2. تنويع مصادر الربحية وتحسين الكفاءة التشغيلية لتقليل الاعتماد على العوامل الخارجية.
3. تبني استراتيجيات تحوط لإدارة مخاطر سعر الصرف وتحقيق توازن بين السيولة والربحية.
4. الاهتمام بالبرامج التدريبية التي من شأنها تطوير الأنظمة المصرفية من خلال تطبيق أفضل الممارسات الدولية وفي ضوء ما أظهرته الالتزامات المتتالية الأخيرة وفي ضوء الارشادات الصادرة عن الأجهزة الرقابية .
5. الاستفادة من التجارب الدولية سواء في القطاع المصرفي بشكل خاص أو المالي بشكل عام من خلال الاطلاع على الأدوات والأساليب المستخدمة في مجال تحسين السيولة والربحية والحفاظ على

تأثير تغيرات سعر الصرف امام الدولار على الربحية والسيولة: دراسة حالة مصرف الوحدة خلال الفترة من 2010-2023
استقرار أسعار الصرف بما يضمن تعزيز فعالية إدارة المخاطر وبما يكفل استمرار هذا القطاع على
المدى الطويل في دعم قضايا التنمية المستدامة .

قائمة المراجع :

الطيب، خمقاني محمد، سمير، بوختالة، الدولية، فهد ، (2021)، تقلبات سعر صرف الدينار وأثره
على الأداء المالي للمصارف للبنوك التجارية الجزائرية - دراسة عينة من البنوك خلال الفترة
2008-2017، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، المجلد 08، العدد 02 .

بومدين، وفاء، وبن رجم، محمد خميسي. (2019). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري
الجزائري: دراسة قياسية .(2017-1990) مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، (3)،
344-360.

رزق، محمد زكي، السامرائي، قحطان عبد سعيد،(2021)، ثر تقلبات أسعار الصرف في الأداء
المالي للبنوك التجارية الأردنية، مجلة جامعة عمان العربية للبحوث - سلسلة البحوث الإدارية،مجلد
7، العدد 02، 257 - 232 .

عبدالعاطي ، صلاح محمد، (2025) قياس اثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية على
الأداء المالي للمصارف التجارية ، دراسة تطبيقية ،مجلة الابداع المحاسبي،المجلد الثاني، العدد
الأول، 136-178.

قدي ، عبدالمجيد .(2003) . المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية .دراسة تحليلية وتقييمية
الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية .

ليلى ، بن رقية (2022)، تقلبات أسعار الصرف وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك التجارية ، دراسة
حالة بنك الجزائر الخارجي للفترة (2013-2020).رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم
الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة .

ساير،عبدالعزیز مالک ، (2024)، أثر المحاسبة عن تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية على
ربحية البنوك التجارية الكويتية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، (الربع الجزء -
(عدد خاص- الربع،1527-1568 .

شلاوح، فرج محمد، أبوكيل، محمد على،البكوش،عمر على ، ابوججر، عبدالمالك،(2025)، اثر
تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، مجلة شمال افريقيا للنشر
العلمي ، المجلد الثالث، العدد2، 127-143 .

- Al-Hadi, A., Al-Yahyaee, K. H & ,Taylor, G .(2023) .Market risk, exchange rate volatility, and bank liquidity hoarding: Evidence from global banking systems .Journal of Banking & Finance .106920 ,154 ,
<https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2023.106920>
- 1. autre, L. b. (2016). Essai sur l'impact du taux de change sur les importations en Algérie (1980-2014). MASTER. Béjaïa: Algérie.

- **Kandeel, A & ,El-Chaarani, H .(2023) .The impact of exchange rate fluctuations on the financial performance of listed firms .*Journal of Risk and Financial Management* .112 ,(2)16 ,<https://doi.org/10.3390/jrfm16020112>**
- **Shuaib Ndagi Sayedi (2014) Credit Risk, Market Power and Exchange Rate as Determinants of Banks' Performance in Niger, *Journal of Business and Management*, Volume 16, Issue 1. Ver. VII (Feb. 2014), PP 35-46.**
- **Carolyn C. Lagat and Daniel M. Nyandema (2016), The influence of foreign exchange rate fluctuations on the financial performance of commercial banks listed at the Nairobi Securities Exchange, *British Journal of Marketing Studies* Vol.4, No.3, pp.1-11, May 2016.**
- **Nafiseh Keshtgar, Mosayeb Pahlavani, Seyed Hossein Mirjalili (2020). The Impact of Exchange Rate Volatility on Banking Performance (case of Iran), *International Journal of Business and Development Studies* Vol. 12, No. 1, pp 39-56.**
- **Mercy Muthoni Njagi and Charles Nzai (2022), Effect of Exchange Rate Volatility on Performance of Commercial Banks in East African Community, *Edinburgh Peer Reviewed Journals and Books Publishers Journal of Economics* Vol. 2, No. 2, pp. 1-12**
- **Nechi, S & Mnasri, A .(2025) .Does exchange rate risk affect corporate liquidity holdings? International evidence .*Research in International Business and Finance* .102145 ,68 ,
<https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2024.102145>**
- **Osundina, C. Kemisola, Ilishan. Remo, Osundina J., Ademola, Jayeoba O. Olamide & Olayinka,(2016) Exchange Rate Volatility and Banks Performance: Evidence from Nigeria, *IIARD International Journal of Economics and Business Management* ISSN 2489-0065 Vol. 2 No.4.**
- **Okika Christian E., Udeh, Francis N.P,(2018). Effect of Exchange Rate Fluctuation on Firm Profitability: Evidence from Selected Quoted Conglomerates in Nigeria, *International journal of Academic Research in Business and Soci,al Sciences*, 8(12), 1073–1090.**
- **Jabal , Shaymaa Nihro, Khudair Majeed Allawi(2020), The Impact of Risk of Exchange Rate Fluctuations on Corporate Profits-A Review, Vol. No. 10, Issue No. IV,451-459.**
- **Flora Merko , Mateus Habili (2023), impact of interest rate, exchange rate, and inflation on commercial banks' performance, *Corporate & Business Strategy Review / Volume 4, Issue 2, 2023***
- **Biswo Ranjan Mishra. (2025). Exchange Rate Volatility And Its Impact On The Financial Performance Of Non-Financial Indian Firms, : An Empirical Analysis. *European Economic Letters (EEL)*, 15(2), 4716–4724.**
- **Parlapiano, Fabio and Alexeev, Vitali, (2012) Exchange Rate Risk Exposure and the Value of European Firms, *SCHOOL. OF ECONOMICS AND FINANCE*, Discussion Paper.**

- .Ben Yani, Mourad (2012) The exchange rate and its role in attracting foreign direct investment, a standard study - the case of Algeria -, Master's thesis, Abi Bakr Belkaid University, Algeria
- - Urata, S & Kiyota, K.,. (2024). Exchange rate volatility, financial liquidity, and corporate investment: Evidence from emerging markets. *The World Economy*, 47(3), 895-918. <https://doi.org/10.1111/twec.13452>
- **Nechi, S & Mnasri, A .(2025)** .Does exchange rate risk affect corporate liquidity holdings? International evidence .*Research in International Business and Finance* , .102145 ,68<https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2024.102145>
- autre, L. b. (2016). essai sure l'impact du taux de change sur les importation en Algerie .(1980- 2014). MASTER. bejaia: algerie.
- Nguyen, C. P., Su, T. D., & Tran, T. Q. (2022). Exchange rate volatility and bank performance: Evidence from emerging Asian economies. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 84, 220–230. <https://doi.org/10.1016/j.qref.2022.06.005>
- Fanta, A. B., Mutsonziwa, K., & Makhetha-Kosi, P. (2021). Bank performance, exchange rate volatility and risk: Evidence from Sub-Saharan Africa. *Journal of Economic and Financial Sciences*, 14(1), 1–14. <https://doi.org/10.4102/jef.v14i1.636>